الرد بالعدة والعتاد

عـــــــــــــــــــــلـــــــــــــــــــــى

من أنكر أثر مجاهد في الإقعاد

كتبه نصرةً لاعتقاد السلف : إبراهيم بن رجا بن شقاحي الشمري غفرالله له

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِىَ لَهُ
وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد

" اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الله عز وجل أعطى نبينا صلى الله عليه وسلم ، من الشرف العظيم والحظ الجزيل ما لم يعطه نبياً قبله مما قد تقدم ، وأعطاه المقام المحمود يزيده شرفاً وفضلاً ، جمع الله الكريم له فيه كل حظ جميل من الشفاعة للخلق والجلوس على العرش ، خص الله الكريم به نبينا صلى الله عليه وسلم ، وأقر له به عينه يغبطه به الأولون والآخرون سَّر الله الكريم به المؤمنين مما خص به نبيهم من الكرامة العظيمة والفضيلة الجميلة تلقاها العلماء بأحسن القبول فالحمد لله على ذلك " (١) ، وبياناً لهذا أقدم بين يدي القارئ هذا البحث المختصر * الذي جمعت فيه أقوال السلف الماضين وعلمائنا الباقين وذلك رداً على من أنكر هذه الفضيلة العظيمة وقد مهدت في هذا البحث قبل ذكر أقوالهم –رحمة الله عليهم وحفظ أحيائهم– في تثبيت هذه الفضيلة الكريمة لنبينا صلى الله عليه وسلم بعدة فصول وهي كالتالي :

١- فصل في الأمر بالاقتداء بالسلف
٢- فصل في فضيلة التابعي الجليل مجاهد بن جبر رحمه الله
٣- فصل في حجية الإجماع وبيان شذوذ من خرج عنه
٤- فصل في بيان المراد من قوله تعالى {مقاماً محموداً}
٥- فصل في ذكر من نقل الإجماع على قول مجاهد
٦- فصل في بيان درجة الأحاديث المرفوعة في ذكر هذه الفضيلة الكريمة
٧- فصل في إتمام الحجة بتفنيد الشبهة
٨- خاتمة ، هذا والله أسأل أن يجعل عملي كله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

فصل في الأمر بالاقتداء بالسلف (٢) الصالح وفضلهم

قال الله تعالى { والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم }

ووجه الدلالة أنه سبحانه أخبر" عن رضاه عن السابقين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان (فمن أراد رضاه سبحانه فعليه بالاتباع) ورضاهم عنه بما أعدَّ لهم من جنات النعيم، والنعيم المقيم "(٣)

والمراد من قوله { وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ } أي " بالاعتقادات والأقوال والأعمال، فهؤلاء، هم الذين سلموا من الذم، وحصل لهم نهاية المدح، وأفضل الكرامات من اللّه " (٤)

أخرج أَبُو الشَّيْخ عَن عصمَة أنه قَالَ: سَأَلت سُفْيَان عَن التَّابِعين ؟

قَالَ [هم الَّذين أدركوا أَصْحَاب النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَلم يدركوا النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم]

وسَأَلته عَن الَّذين اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَان ؟ قَالَ: [من يَجِيء بعدهمْ]

قلت: إِلَى يَوْم الْقِيَامَة ؟ قَالَ [أَرْجُو]

وقال الله تعالى {واجعلنا للمتقين إماماً}

قال مجاهد –فيما أخرجه الطبري– [اجعلنا مؤتمين بالمتقين مقتدين بهم]

" وهذا من تمام فهم مجاهد رحمه الله **فإنه لا يكون الرجل إماماً للمتقين حتى يأتم بالمتقين** فنبه مجاهد على هذا الوجه الذي ينالون به هذا المطلوب وهو اقتداؤهم بالسلف المتقين من قبلهم فيجعلهم الله أئمة للمتقين من بعدهم ، وهذا من أحسن الفهم في القرآن وألطفه ليس من باب القلب في شيء فمن ائتم بأهل السنة قبله ائتم به من بعده ومن معه " (٥)

وقال الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٥١) : حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ زَهْدَمَ بْنَ مُضَرِّبٍ قَالَ سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ – رضى الله عنهما – قَالَ قَالَ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم – [خَيْرُكُمْ قَرْنِى ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ]

وفي هذا الحديث فضل ظاهر لأهل القرون الثلاث " وهذه التزكية على العموم لأصحاب القرون الثلاثة " (٦) وكل من جاء بعدهم إنما يناله من الخيرية والفضيلة بقدر متابعته لهم ، وما أحسن ما قال الشافعي [هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا].

وقال الإمام أحمد في مسنده (٨٧٠٧) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِى أَبِى حَدَّثَنَا يُونُسُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ الْعَجْلاَنِ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– أَىُّ النَّاسِ خَيْرٌ فَقَالَ [أَنَا وَالَّذِينَ مَعِى ثُمَّ الَّذِينَ عَلَى الأَثَرِ ثُمَّ الَّذِينَ عَلَى الأَثَرِ] ثُمَّ كَأَنَّهُ رَفَضَ مَنْ بَقِىَ . ورجاله ثقات

فمن لم يرضى بالاتباع لمن قبله فهو من المرفوضين ، عياذاً بالله .

وقال المروزي في السنة ص ٢٩ : حدثنا محمد بن يحيي أنبأ أبو حذيفة ثنا سفيان عن ابن طاووس عن أبيه قال قال ابن عباس [عليكم بالاستقامة واتباع الأمراء والأثر وإياكم والتبدع]

وهذا اسناد جيد وفيه بيان لأربعة أصول مهمة ألا وهي : التمسك بالسنة والسير عليها ، وطاعة ولاة الأمر –في غير معصية– ، والتمسك بالأثر وما قاله السلف ، والتحذير من البدع والأمر باجتنابها .

وقال الدارمي في مسنده (١–٨٠) : أخبرنا يعلى ثنا الأعمش عن حبيب عن أبي عبد الرحمن قال قال عبد الله بن مسعود [اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم]

وهذا اسناد صحيح

وقال المروزي في السنة ص ٣٢ : حدثنا إسحاق أنبأ بقية بن الوليد حدثني صفوان بن عمرو(١) قال ثنا المشيخة عن أبي الدرداء قال [اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة إنك إن تتبع خير من أن تبتدع ولن تخطئ الطريق ما اتبعت الأثر]

وهذا اسناد صحيح و صفوان هذا تابعي فمشيخته وهم في الأغلب كبار التابعين ومثل هذه الجهالة لا تضر ان شاء الله

وقال العلامة ابن القيم في الإعلام (١–٢٠٢) عن حديث ورد فيه عدم تسمية جماعة من التابعين الذين رووه عن الصحابي وهو معاذ : وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث به

الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي .

وقال السخاوي في " المقاصد " ص (١٨٥) : " و سنده لا بأس به ، و لا يضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة ، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم .

وقال في كتابه المسمى فتح المغيث (١-٢٧٤) : ومن طريق ابن عدي رواها الخطيب في تاريخه وغيره ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم .

وقال الشيخ الألباني في الصحيحة (١-٨٨) : فالإسناد صحيح ، و لا يضره جهالة أصحاب الفرات ، لأنهم جمع ينجبر به جهالتهم .

وقال ابن بطة في الإبانة الكبرى (٨١٧) : حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب المتوثي قال : نا أبو داود السجستاني ، قال : نا عبيد الله بن معاذ ، قال : نا أبي قال : نا عبد الرحمن يعني ابن أبي الزناد ، وقال : سمعت هشاما ، يحدث عن عبد الله بن الزبير ، قال [لقيني ناس من أهل العراق فخاصموني في القرآن فوالله ما استطعت بعض الرد عليهم ، وهبت المراجعة في القرآن ، فشكوت ذلك إلى أبي الزبير ، فقال الزبير : إن القرآن قد قرأه كل قوم فتأولوه على أهوائهم ، وأخطئوامواضعه ، فإن رجعوا إليك ، فخاصمهم بسنن أبي بكر وعمر رحمهما الله ، فإنهم لا يجحدون أنهما أعلم بالقرآن منهم ، فلما رجعوا ، فخاصمتهم بسنن أبي بكر وعمر فوالله ما قاموا معي ، ولا قعدوا]

فتأمل كيف أن التمسك بفهم السلف وعمل السلف سبيل لمن أراد أن يقيم الحجة على فهمه للنصوص عند المحاققة .

وقال الخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٩٣) : أخبرني عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، نا أبو عمر ، محمد بن العباس الخزاز ، نا عبد الله بن محمد البغوي ، نا يحيي بن أيوب العابد ، نا ابن علية ، نا صالح بن مسلم ، قال : كنت عند الشعبي ونحن ثلاثة أو أربعة ، فقال من غير أن يسأله أحد منا عن شيء [إنما هلكتم حين تركتم الآثار ، وأخذتم بالمقاييس]
فمن أعرض عن الآثار وترك اتباعها فهو هالك

وقال الآجري في الشريعة (١-١٣٨) : حدثنا الفريابي قال : حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد قال : أخبرني أبي قال : سمعت الأوزاعي يقول [عليك بآثار من سلف ، وإن رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال ، وإن زخرفوا لك بالقول]
وهذا إسناد صحيح

" وقد ابتلينا بجهلة من الناس يعتقدون في بعض من توسع في القول من المتأخرين أنه أعلم ممن تقدم " (٧)
لذا فليعلم " أن إحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان السلف والأئمة على خلافه يستلزم أحد أمرين :
إما أن يكون خطأ في نفسه

أو تكون أقوال السلف المخالفة له خطأ ، ولا يشك عاقل أنه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف" (٨)

فإن " أفضل العلوم في تفسير القرآن ومعاني الحديث والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم " (٧)

فمن أراد السلامة والسعادة " فيتعين (عليه) كتابة كلام أئمة السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد: وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة " (٩)

" فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته ، وطرق الصواب ، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم ، **وأنهم أعلم بتفسيره ومعانيه** ، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً " (١٠)

فإن " العلم النافع (ما) ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث" (٩) والله الموفق .

فصل في فضل التابعي الجليل مجاهد بن جبر المكي رحمه الله

قال مسلم في صحيحه (٦٦٣٠) : حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالاَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ سَمِعَ عَمْرٌو جَابِرًا يُخْبِرُ

عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِىِّ عَنِ النَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ [يَأْتِى عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ فَيُقَالُ لَهُمْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَيَقُولُونَ. نَعَمْ فَيُفْتَحُ لَهُمْ ثُمَّ يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ فَيُقَالُ لَهُمْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى مَنْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَيَقُولُونَ نَعَمْ. فَيُفْتَحُ لَهُمْ ثُمَّ يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ فَيُقَالُ لَهُمْ هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى مَنْ صَحِبَ مَنْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَيَقُولُونَ نَعَمْ. فَيُفْتَحُ لَهُمْ] .

وفي قول النبي –صلى الله عليه وسلم- (ثم الذين يلونهم) وقوله (فِيكُمْ مَنْ رَأَى مَنْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم- فَيَقُولُونَ نَعَمْ. فَيُفْتَحُ لَهُمْ) تزكية جليلة ورفعة عظيمة لمن دخل في ذاك الخطاب وقد شمل– في عمومه- مجاهد بن جبر ذاك البحر الزاخر والعالم النادر ، الذي عرف له الصحابة علمه وفضله وأنزلوه على ما يوافق قدره ومنزلته ، فهذا ابن عمر –ري الله عنهما- يخدمه

وهذا ابن عباس –ري الله عنهما- يخصه بما لا يبذله لغيره

وعلى هذا درج السلف الصالح معترفين له بالفضل وبتقديمه على غيره –من أقرانه- في علم التفسير وأنه أعلمهم في ذلك وبلا منازع ، فهل يعقل ويتصور أن هذا الورع النقي والإمام التقي أن يحدث من نفسه أو ينقل عن غيره –من كفرة أهل الكتاب- قولاً في المعتقد بلا تثبت ولا مستند !

ثم يسير على ذلك الأئمة المرضيون والأولياء المتقون متمسكين بذلك القول ، ومنكرين لجاحده أشد النكران ومبدعين لراده وبلا كتمان ، و هم في قولهم هذا وفعلهم قد "خالفوا السنة والكتاب" !!

وقالوا " باطلاً " بلا ارتياب !!

حتى جاء من يبين للأمة دينها !

ويُعرِفُ الخلف بفساد قول السلف !

ذلك لأن هذا المعتقد المنقول عن إمام التفسير –في عصره– مجاهد بن جبر يلزم منه الاستقرار في حق الرب القهار وهذه " عقيدة باطلة " !!

وبالدعاوى "غيرجائزة ! "

وما عرف السلف هذا !!

بل وأجمعوا على القول بهذا الباطل !!

بل وأجمعوا على التشديد والنكير على من خالف هذا الباطل !!

وبهذا الأثر وإثباته " تدعم فرية الجهمية ! في أئمتنا أنهم مجسمة حشوية !"

فاللهم رحماك رحماك والثبات على الحق إلى يوم لقياك .

قال الخلال في السنة (٢٦٢) : أخبرنا علي بن داود قال ثنا آدم بن أبي إياس عن شعبة عن عبيدالله بن عمران أنه قال سمعت مجاهدا يقول [صحبت ابن عمر لأخدمه فكان هو يخدمني]

و إسناده حسن ، وقديماً قيل : لا يعرف الفضل لذي الفضل إلا ذوا الفضل

وقال الطبري في تفسيره (١-٩٠) : حدثنا أبو كريب قال: حدثنا طَلق بن غنام، عن عثمان المكي، عن ابن أبي مُليكة قال [رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه ألواحُه، فيقول له ابن عباس: "اكتب"، قال: حتى سأله عن التفسير كلِّه] وهذا إسناد صحيح

وقال محمد بن إسحاق –كما في تفسير ابن كثير – : حدثنا أبان بن صالح، عن مجاهد، قال [عَرَضْتُ المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه، وأسأله عنها]

وقال ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٢٨٧) – حدثنا الفضل بن دكين عن شبل عن بن أبي نجيح عن مجاهد قال [عرضت القرآن على بن عباس من فاتحته إلى خاتمته ثلاث عرضات أقفه عند كل آية]

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١٩٩/٢): هذا حديث حسن الإسناد

ففي هذا الأثر بيان واضح أن مجاهداً رحمه الله قد تلقى تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره عن ترجمان القرآن عبدالله بن عباس ، وقد ذكر الزرقاني في المناهل : أن العلماء اختلفوا في تفسير التابعي أهو في حكم المرفوع أو ليس في حكمه وأن العلة في كونه في حكم المرفوع –عند من يقول به– هو أن التابعي جل ما معه من التفسير إنما هو من ذلك الصحابي .

وما أحسن هذا القول في خصوص تفسير مجاهد رحمه الله لما سبق ذكره .

وقال قتادة [أعلم من بقي بالتفسير مجاهد]

وقال خصيف[كان مجاهد أعلمهم بالتفسير]

وقال الطبري في تفسيره (١-٩١) : وحدثني عبيد الله بن يوسف الجُبَيْرِيّ، عن أبي بكر الحنفي، قال: سمعت سفيان الثوري يقول[إذا جاءك التفسير عن مجاهدٍ فحسبُكَ به] وهذا إسناد جيد

وبهذا يتبين أن " أخص أصحابه – يعني ابن عباس – بالتفسير: مجاهد، وعلى تفسير مجاهد يعتمد أكثر الأئمة، كالثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والبخاري..

والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن عيينة، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مجاهد، وكذلك البخاري في "صحيحه" يعتمد على هذا التفسير" (١١)

" فمجاهد يعتني به العلماء كثيراً، فإذا وجد عن مجاهد التفسير فإنهم يعتمدونه **لأنه أصح أو أقوى من يتكلم في التفسير من التابعين** وذلك لكثرة ما أخذ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عنْهُ." (١٢)

وقال الذهبي في آخر ترجمته : **أجمعت الأمة** على إمامة مجاهد **والاحتجاج به** ، توفي في مكة وهو ساجد سنة أربع ومائة ، عن ثلاث وثمانين سنة .

وليعلم أن الواجب على " المسلم أن يقتصر في تفسير آيات القرآن على ما نقل عن المفسرين من سلف الأمة " (١٣) والله ولي التوفيق .

فصل في حجية الإجماع وبيان شذوذ من خرج عنه

الإجماع " في اللغة: الاتفاق، يقال: أجمعت الجماعة على كذا: إذا اتفقوا عليه.
ومعنى الإجماع في الشرع: اتفاق علماء العصر من أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- على أمر من أمور الدين [بعد وفاته عليه الصلاة والسلام] " (١٤)

قال الله تعالى {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}

"وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ جَمَعَ بَيْنَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْوَعِيدِ فَلَوْ كَانَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُبَاحًا لَمَا جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَحْظُورِ فَثَبَتَ أَنَّ مُتَابَعَةَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ "مَحْظُورَةٌ" (١٥)
" فتوعد على مخالفة سبيل المؤمنين أشد الوعيد، فصح فرض اتباعهم فيما أجمعوا عليه " (١٥)

وقال تعالى{فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} " دل على أن ما اتفقوا عليه حق" (١٦)

وأخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ –رضي الله عنه–صَاحِبِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ [سَأَلْتُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا يَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ فَأَعْطَانِيهَا]
وفي سنن أبي داود من حديث أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ –رضي الله عنه–مرفوعاً قال [إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلاَثِ خِلاَلٍ .. وَأَنْ لاَ تَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلاَلَةٍ]

وفي جامع الترمذي من حديث ابْنِ عُمَرَ –رضي الله عنهما– أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ [إِنَّ اللَّهَ لاَ يَجْمَعُ أُمَّتِي،عَلَى ضَلاَلَةٍ، وَيَدُ اللهِ مَعَ الجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ]

وفي سنن ابن ماجه من حديث أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ –رضي الله عنه– يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ ، يَقُولُ [إِنَّ أُمَّتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلاَلَةٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ اخْتِلاَفًا فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ]

وقال أبو مسعود –رضي الله عنه– [عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَجْمَعَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ عَلَى ضَلَالَةٍ] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف و رجاله ثقات

وقال ابن مسعود –رضي الله عنه– [مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّئٌ] أخرجه الإمام أحمد في مسنده بإسناد حسن

" وهذه الأخبار لم تزل ظاهرة مشهورة في الصحابة والتابعين، لم يدفعها أحد من السلف والخلف.

وهي وإن لم تتواتر آحادها، حصل لنا بمجموعها العلم الضروري: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– عظم شأن هذه الأمة، وبين عصمتها عن الخطأ ..

[و] هذه الأحاديث لم تزل مشهورة بين الصحابة والتابعين يتمسكون بها في إثبات الإجماع، ولا يظهر فيه أحد خلافًا إلى زمن النظام" (١٧) المعتزلي الضال فإنه أول من

نفى حجيته "وَإِذَا ثَبَتَ إجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى حُكْمٍ مِنْ الْأَحْكَامِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ إجْمَاعِهِمْ؛ فَإِنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ" (١٨)

وليعلم هنا أمور :

أولاها : أنه لا يشترط انقراض عصر المجمعين " لأن الآية التي احتجوا بها في قوله تعالى: {وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ} ذم الله تعالى بها من خالفهم في حياتهم قبل انقراضهم

وكذلك شهادتهم على الناس قبلها النبي صلى الله عليه وسلم في حياة الشهيد

وأيضاً فلانهم إذا اتفقوا وجب عليهم جميعا اتباع اتفاقهم إلى حين يحدث خلاف بينهم .. وذلك لأن الأصل عدم رجوعهم وبقاء أقوالهم " (١٩)

و" لأن الأدلة على أن الإجماع حجة ليس فيها اشتراط انقراض العصر، ولأن الإجماع حصل ساعة اتفاقهم فما الذي يرفعه؟ " (٢٠)

ثانيها : لا ينحصر الإجماع فيما هو معلوم في الدين بالضرورة كما ذكر الشيخ المكرم الألباني –غفر الله له وكتب له الثواب– حين قال في آداب الزفاف ص ١٦٧ عن الإجماع المعلوم بالضرورة [غير هذا الإجماع مما لا يمكن تصوره فضلا عن وقوعه] !!!

وقال –رحمه الله–في سلسلة الهدى والنور [٢٥] في الدقيقة ٨ لما سئل عن الإجماع المعتبر في الأصول ما هو ؟ فقال [هو المعلوم من الدين بالضرورة ولا يتصور إجماع الا هكذا] فهذا غير صحيح ألبتة ، لما مضى ذكره من عمومات الأدلة .

ولا هو خاص بما أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم كما زعم بعض الظاهرية بل هو أعم من ذلك و "ما ذكرناه من الأدلة على قبول الإجماع، من غير تفريق بين عصر وعصر.

والتابعون إذا أجمعوا: فهو إجماع من الأمة، ومن خالفهم سالك غير سبيل المؤمنين.

ويستحيل -بحكم العادة- شذوذ الحق عنهم -مع كثرتهم- كما سبق.

ولأنه إجماع أهل العصر فكان حجة كإجماع الصحابة. " (٢١)

فلا يصح حصر حجية الإجماع في عصر الصحابة دون غيرهم وذلك لعموم أدلة الإجماع وتخصيصها دون مخصص تحكم مردود

ثالثها : " لا خلاف في اعتبار علماء العصر من أهل الاجتهاد في الإجماع وأنه لا يعتد فيه بقول الصبيان والمجانين وأما العوام فلا يعتبر قولهم عند الأكثرين

وقال قوم يعتبر قولهم لدخولهم في اسم المؤمنين ولفظ الأمة !!

وهذا القول يقتضي إبطال الإجماع إذ يستحيل معرفة أقوال الأمة جميعها في مسألة واحدة والحق أن العوام لا عبرة بهم لجهلهم " (٢٢) " فإن الاعتبار في الاجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيره" (٢٣)

وقد قال ربنا سبحانه {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} وهم العلماء كما قاله جابر بن عبدالله وابن عباس ومجاهد وأبوالعالية وعطاء (٢٣) ، فالأمر لهم والناس والعامة تبع لأمرهم .

رابعها : يشترط في الإجماع " أن لا يسبقه خلاف مستقر، فإن سبقه ذلك فلا إجماع، لأن الأقوال لا تبطل بموت قائليها.

فالإجماع لا يرفع الخلاف السابق، وإنما يمنع من حدوث خلاف " (٢٤)

خامسها : قد ورد عن الإمام المبجل أحمد بن حنبل قوله [من ادعى الإجماع فهو كاذب] وقد فهمها بعض المتأثرين بأهل الظاهر على غير وجهها ، ويبين مراد الإمام تتمت الأثر فإنه قال [من ادعى الإجماع فهو كاذب فإنما هذه دعوى بِشِرْ وابن علية يريدون أن يبطلوا السنن بذلك] " يعني الإمام أحمد رضي الله عنه أن المتكلمين في الفقه من أهل الكلام إذا ناظرتهم بالسنن والآثار قالوا : هذا خلاف الإجماع " (٢٥) فمثل هذه الدعاوى كذب .

وقيل : أراد نقل الإجماع مع الجزم بنفي المنازع والصحيح أن معناها عدم العلم بالمنازع لا غير .

وقيل : قال هذا في حق من ليس له معرفة بخلاف السلف .

وقيل : إنما قال هذا عن طريق الورع؛ لجواز أن يكون هناك خلاف لم يبلغه .

وما قدمته أولى ، علماً أن الإمام أحمد قد نقل الإجماع في عدة مسائل منها قوله في رواية الحسن بن ثواب[أذهب في التكبير من غداة يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق]

فقيل له: إلى أي شيء تذهب؟

فقال [بالإجماع ، عمر وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس]

سادسها : وهو أن اختلاف المتأخر لا ينقض إجماع المتقدم بل لو اختلف السلف في المسألة المعينة على قولين فلا يجوز إحداث قول ثالث بعدهم لأن مقتضى هذا أن الحق كان غائباً عنهم كلهم ولم يعرفه أو يقل به أحد منهم ، وقد سئل الإمام أحمد عن الصحابة اذا اختلفوا هل للمرء أن يخرج عن أقاويلهم ؟

فقال [هذا قول خبيث قول أهل البدع

لا ينبغي لاحد أن يخرج من أقاويل الصحابة اذا اختلفوا]

فصل في بيان المراد من قوله تعالى { مقاماً محموداً }

أخرج البخاري في صحيحه عَن ابْن عمر رَضِي الله عَنْهُمَا أنه قَالَ [إِن النَّاس يصيرون يَوْم الْقِيَامَة جثاء كل أمة تتبع نبيها يَقُولُونَ: يَا فلَان اشفع لنا حَتَّى تَنْتَهِي الشَّفَاعَة إِلَى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فَذَلِك يَوْم يَبْعَثهُ الله الْمقَام الْمَحْمُود] وهذا أثر مرفوع حكماً لأن مثله لا مجال للرأي والاجتهاد فيه وقد جاء مرفوعاً من طرق.

وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أبي هُرَيْرَة رَضِي الله عَنهُ عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي قَوْله: {عَسى أَن يَبْعَثك رَبك مقَاما مَحْمُودًا} وَسُئِلَ عَنهُ قَالَ [هُوَ الْمقَام الَّذِي أشفع فِيهِ لأمتي]

فهذا مما يدخل في المراد بالمقام المحمود ، ويدخل فيه أيضاً

ما رواه قال الآجري في الشريعة (١٠٨٩) : قال ابن أبي داود : وحدثنا علي بن حرب الموصلي قال : حدثنا ابن فضيل ، عن ليث ، عن مجاهد { عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا } قال [يقعده معه على العرش]

وهذا إسناد صحيح إلى ليث بن أبي سليم وهو صدوق في نفسه لكنه سيء الحفظ ، قال الحافظ عنه : صدوق اختلط جدا و لم يتميز حديثه فترك
وقال الذهبي : فيه ضعف يسير من سوء حفظه بعضهم احتج به .

قلت : لكن روايته عن مجاهد في التفسير – على وجه الخصوص – مقبولة لأنها صحيفة منقولة فأمنا بذلك من سوء حفظه

قال ابن حبان في الثقات (٧ – ٣٣١) : لم يسمع التفسير من مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بزة وأخذ الحكم وليث بن أبي سليم وابن أبي نجيح وابن جريج وابن عيينة من كتابه ولم يسمعوا من مجاهد .

قلت : فالأثر صحيح إلى مجاهد ولا مرية ، ومما يزيده ثبوتاً عنه ما جاء في السنة للخلال من متابعة عطاء بن السائب وأبو يحي القتات لليث ، فبهذا يعلم عدم تفرده
.

وقد صدق العلامة صالح الفوزان لما قال في شرحه على النونية (2-453)عن أثر مجاهد : **هذا حديث صحيح وإن كان يشوش على ضعاف الإدراك فلا عبرة بهم** لأنه لا يمكن أن يقال هذا الكلام من جهة الاجتهاد أو الرأي بل له حكم الرفع.

وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في المجموع أنه : ثابت عن مجاهد .

وقال ابن بطة –كما في طبقات الحنابلة– : سمعت أخي القاسم – نضر الله وجهه – يقول: لم يكن البربهاري يجلس مجلساً إلا ويذكر فيه أن الله عز وجل يقعد محمداً – صلى الله عليه وسلم – معه على العرش .

وهذا الحرص والإلتزام في تكرار هذا الخبر مما يدل على ثبوته عنده رحمه الله

وقد أنشد فيه العلامة ابن القيم أبياتاً قائلاً

واذكر كلام مجاهد في قوله *** أقم الصلاة وتلك في سبحان

في ذكر تفسير المقام لأحمد *** ما قيل ذا بالرأي والحسبان

إن كان تجسيماً فإن مجاهداً *** هو شيخهم بل شيخه الفوقاني

ولقد أتى ذكر الجلوس به وفي *** أثر رواه جعفر الرباني

أعني ابن عم نبينا وبغيره *** أيضاً أتى والحق ذو تبيان

والدارقطني الإمام يثبت الـ *** آثار في ذا الباب غير جبان

وله قصيد ضمنت هذا وفيـ *** ـها لست للمروي ذا نكران

وجرت لذلك فتنة في وقته *** من فرقة التعطيل والعدوان

والله ناصر دينه وكتابه *** ذا حكمه مذ كانت الفئتان

وتأمل قوله [بل شيخه الفوقاني] إشارةً إلى الحبر ابن عباس –رضي الله عنهما– وهذا لما سبق ذكره من تلقي كجاهد لتفسير القرآن منه ، وكون هذا التفسير مما لا يقال بالرأي والاجتهاد ، وهذا من دقة فقه ابن القيم وحسن تحقيقه لهذه المسألة رحمه الله تعالى .

وقال ابن سحمان في الضياء الشارق : وهذا نص الأبيات التي أشار إليها ابن القيم رحمه الله تعالى من كلام الدارقطني رحمه الله تعالى:

حديث الشفاعة في أحمد *** إلى أحمد المصطفى نسنده

وأما حديث بإقعاده *** على العرش أيضاً فلا نجحده

فلا تنكروا أنه قاعد *** ولا تنكروا أنه يقعده

أمروا الحديث على وجهه *** ولا تدخلوا فيه ما يفسده

فإذا ثبت هذا عن أئمة أهل الإسلام، فلا عبرة بمن خالفهم من الطغام أشباه الأنعام . ا.هـ

وللفائدة قد ضعف الشيخ الفاضل الألباني –رحمه الله– نسبة هذه الأبيات إلى الإمام الدارقطني لأن في إسناده الذي ساقه الدشتي في الحد رجل يكنى بأبي العز وهو مخلط ، والصحيح أن الأبيات صحيحة النسبة إلى الإمام الدارقطني لأنه قد رواها عنه أبو طالب العشاري وهو عالم صالح ورواها عن أبي طالب أبويعلى في الإبطال .

وهذا التفسير الذي قاله مجاهد لا أعرف أحداً أنكره عليه ممن في طبقته وقد اتفق أئمة السلف على تلقي هذا الأثر بالقبول والقول به بلا منازع بينهم وإليك بعض أقوالهم رحمهم الله

فصل في ذكر من نقل الإجماع على قول مجاهد

أولاً : الإمام المبجل أحمد بن حنبل رحمة الله عليه

قال المروذي : سألت أَبَا عبد اللَّه عَن الأحاديث الَّتِي تردها الجهمية فِي الصفات والرؤية والإسراء وقصة العرش، فصححها أَبُو عبد اللَّه وَقَالَ [**قد تلقتها الأمة بالقبول تمر الأخبار كَمَا جاءت**]

والمراد بقصة العرش هو أثر مجاهد وقد ذكر هذا المروذي في كتابه [الرد عَلَى من رد حديث مجاهد] وتأمل في قول الإمام أحمد [تلقتها الأمة بالقبول]

وليعلم أن الأخبار التي تتلقاها الأمة بالقبول لا يجوز ردها أو العن فيها .

قال شيخ الإسلام في الجواب الصحيح (٣-٢٤) : ما تلقاه المسلمون بالقبول والتصديق والعمل من الأخبار فهو مما يجزم جمهور المسلمين بصدقه عن نبيهم هذا مذهب السلف وعامة الطوائف كجمهور الطوائف الأربعة وجمهور أهل الكلام من الكلابية والكرامية والأشعرية وغيرهم . ا.هـ

وقال أيضاً في المجموع (٢٢-٣٦١ : وحفظ الله أيضا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم عما ليس فيها من الكذب عمدا أو خطأ بما أقامه من

علماء أهل الحديث وحفاظه

الذين فحصوا عنها وعن نقلتها ورواتها وعلموا من ذلك مالا يعلم غيرهم حتى صاروا مجتمعين على ما تلقوه بالقبول منها إجماعا معصوما من الخطأ لأسباب يطول وصفها فى هذا الموضع ..

وقد قال الذهبي في "العرش" عن قول الأئمة في حديث الأطيط **: "** قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، وحدثوا به ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، **فمن نحن حتى ننكره**، **ونتحذلق عليهم**، بل نؤمن به **...** ا.هـ المراد

وهذا قد ذكر هذا المعنى غير واحد من أهل الكلام ومن تأثر بهم وغيرهم في كتب الأصول

قال الكمال بن الهمام : و مما يصحح الحديث أيضا : عمل العلماء على و فقه .

و قال ابن الوزير : و قد احتج العلماء على صحة أحاديث بتلقي الأمة لها بالقبول

و قال الزركشي : إن الحديث الضعيف اذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع

ثانياً : الإمام أبوداود السجستاني صاحب السنن رحمه الله

قال الخلال في السنة : سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ يَقُولُ : مَنْ أَنْكَرَ هَذَا فَهُوَ عِنْدَنَا مُتَّهَمٌ ، وَقَالَ : مَا زَالَ النَّاسُ يُحَدِّثُونَ بِهَذَا ، يُرِيدُونَ مُغَايَظَةَ الْجَهْمِيَّةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ يُنْكِرُونَ أَنَّ عَلَى الْعَرْشِ شَيْءٌ .

وتأمل قوله [مَا زَالَ النَّاسُ يُحَدِّثُونَ بِهَذَا] مما يفيد شهرته وقبول الأئمة له بلا نكير بينهم

ثالثاً : إبراهيم الأصبهاني رحمه الله

قال الخلال في السنة وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الأَصْبَهَانِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَ بِهِ الْعُلَمَاءُ مُنْذُ سِتِّينَ وَمِئَةِ سَنَةٍ ، **وَلَا يَرُدُّه إِلاَّ أَهْلُ الْبِدَعِ** .

رابعاً : حمدان بن علي رحمه الله

قال الخلال عن المروذي قال سألت حَمْدَانَ بْنَ عَلِيٍّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ : كَتَبْتُهُ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَرُدُّهُ إِلاَّ أَهْلُ الْبِدَعِ .

خامساً : إبراهيم الحربي الحافظ صاحب التصانيف ومنها الغريب رحمه الله

قال الخلال قال إبراهيم الحربي : مَا يُنْكِرُ هَذَا إِلاَّ أَهْلُ الْبِدَعِ

سادساً : هارون بن معروف وهو من شيوخ الإمام أحمد رحمه الله

قال الخلال في السنة ٢٥٣- وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ صَدَقَةَ ، يَقُولُ : حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْجَبَلِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ هَارُونَ بْنَ مَعْرُوفٍ ، يَقُولُ : لَيْسَ يُنْكِرُ حَدِيثَ ابْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ إِلاَّ الْجَهْمِيَّةُ .

سابعًا : أبوبكر الصاغاني رحمه الله

قال الخلال أيضاً ٢٦٧- وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ : لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ، وَلاَ فِي عَصْرِنَا هَذَا إِلاَّ وَهُوَ مُنْكِرٌ لِمَا أَحْدَثَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رَدِّ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ

ثامنًا : شيخ الإسلام ابن تيمية

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٣٧٤/٤) : إذَا تَبَيَّنَ هَذَا **فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ** : أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ . رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ فِي تَفْسِيرِ : { عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا } وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ جَمِيعِ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدَّعِيه لَا يَقُولُ إنَّ إجْلَاسَهُ عَلَى الْعَرْشِ مُنْكَر- وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّة وَلَا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُنْكَرٌ.

وتأمل قوله (إنما أنكره بعض الجهمية) لتعلم اتفاق السلف على القول به .

تاسعًا : الإمام أبوبكر الآجري صاحب الشريعة رحمه الله

قال الآجري في الشريعة : حديث مجاهد في فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم ، وتفسيره لهذه الآية : أنه يقعده على العرش ، فقد تلقاها الشيوخ من أهل العلم والنقل لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، **تلقوها بأحسن تلق** ، **وقبلوها بأحسن قبول** ، **ولم ينكروها** ، وأنكروا على من رد حديث مجاهد إنكارا شديدا . ا.هـ

عاشراً : عباس الدوري رحمه الله

قال الخلال في السنة : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُوسٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَبَعْضُهُمَا أَتَمُّ مِنْ بَعْضٍ، قَالَا: ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ، قَالَ قَالَ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ: لَا يَرُدُّ هَذَا إِلَّا مُتَّهَمٌ

الحادي عشر : علي القطري رحمه الله

قال الخلال : قَالَ عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ الْقَنْطَرِيُّ : لَقَدْ أَتَى عَلَى أَرْبَعٍ وَثَمَانُونَ سَنَةً، مَا رَأَيْتُ أَحَدًا رَدَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ إِلَّا جَهْمِيٌّ

الثاني عشر : أبو بكر النجاد وهو من شيوخ ابن بطة رحمهما الله

وقال القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات : ذَكَرَ أَبُو عبد اللَّه بْن بطة فِي كتاب الإبانة، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النجاد: لو أن حالفا حلف بالطلاق ثلاثا أن اللَّه تَعَالَى: يقعد محمدا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه عَلَى العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ: صدقت فِي قولك وبررت فِي يمينك، وامرأتك عَلَى حالها، **فهذا مذهبنا وديننا واعتقادنا، وعليه نشأنا، ونحن عَلَيْهِ إِلَى أن نموت إن شاء اللَّه** فلزمنا الإنكار عَلَى من رد هَذِهِ الفضيلة الَّتِي **قالتها العلماء وتلقوها بالقبول**، فمن ردها فهو من الفرق الهالكة

فهذا إجماع لا مرية فيه وتلقيهم لهذا الأثر بالقبول لا يشك فيه من خبر أقوال السلف ، وإليك طرفاً من أقوالهم في التشديد والتغليظ على من أنكر هذا الأثر :

قال الخلال في السنة : مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ وَاصِلٍ، قَالَ: مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ فَهُوَ جَهْمِيٌّ

وقال الخلال : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُوسٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَبَعْضُهُمَا أَتَمُّ مِنْ بَعْضٍ، قَالَا: ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ حَمَّادٍ الْمُقْرِئُ: مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فَسَكَتَ فَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ مَنْ طَعَنَ فِيهَا

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّقِيقِيُّ: مَنْ رَدَّهَا فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ، وَحُكْمُ مَنْ رَدَّ هَذَا أَنْ يُتَّقَى

وَقَالَ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ: لَا يَرُدُّ هَذَا إِلَّا مُتَّهَمٌ

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ : الْإِيمَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ

وَقَالَ إِسْحَاقُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْقُوهُسْتَانِيِّ: مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ

وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ لِلَّذِي رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ فَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ

وَقَالَ هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: **هَذَا حَدِيثٌ يُسَخِّنُ اللَّهُ بِهِ أَعْيُنَ الزَّنَادِقَةِ**

وقال الخلال : سَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ صَدَقَةَ، يَقُولُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ يَوْمًا، وَذَكَرَ حَدِيثَ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ: هَذَا حَدَّثَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَجْلِسِ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ فَكَمْ تَرَى كَانَ فِي الْمَجْلِسِ، عِشْرِينَ أَلْفًا، فَتَرَى لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا قَامَ إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ : لَا تُحَدِّثْ بِهَذَا الْحَدِيثِ، أَوْ أَظْهَرَ إِنْكَارَهُ، تَرَاهُ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ ثَمَّ إِلَّا وَقَدْ قُتِلَ، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ صَدَقَةَ، وَصَدَقَ، **مَا حُكْمُهُ عِنْدِي إِلَّا الْقَتْلُ**

وقال الخلال أيضاً : قَرَأْتُ كِتَابَ السُّنَّةِ بِطَرَسُوسَ مَرَّاتٍ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ وَغَيْرِهِ سِنِينَ، فَلَمَّا كَانَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ قَرَأْتُهُ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَقَرَأْتُ فِيهِ ذِكْرَ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، فَبَلَغَنِي أَنَّ قَوْمًا مِمَّنْ طُرِدَ إِلَى طَرَسُوسَ مِنْ أَصْحَابِ التِّرْمِذِيِّ الْمُبْتَدِعِ أَنْكَرُوهُ، وَرَدُّوا فَضِيلَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَظْهَرُوا رَدَّهُ **فَشَهِدَ عَلَيْهِمُ الثِّقَاتُ بِذَلِكَ فَهَجَرْنَاهُمْ، وَبَيَّنَا أَمْرَهُمْ**

وقال أيضاً : قَالَ عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ الْقَنْطَرِيُّ: لَا يَرُدُّ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} قَالَ: يُقْعِدُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ «إِلَّا جَهْمِيٌّ يُهْجَرُ، وَلَا يُكَلَّمُ وَيُحَذَّرُ عَنْهُ، وَعَنْ كُلِّ مَنْ رَدَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى هَذَا التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ جَهْمِيٌّ خَبِيثٌ .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: الَّذِي نَعْرِفُ وَنَقُولُ بِهِ وَنَذْهَبُ إِلَيْهِ: أَنَّ مَا سَبِيلُ مَنْ طَعَنَ عَلَى مُجَاهِدٍ وَخَطَّأَهُ **إِلَّا الْأَدَبُ وَالْحَبْسُ** .

وقال أبو معمر : سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ يُنْكِرُهُ، وَكَانَ عِنْدَنَا فِي وَقْتٍ مَا سَمِعْنَاهُ مِنَ الْمَشَايِخِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا تُنْكِرُهُ الْجَهْمِيَّةُ، وَأَنَا مُنْكِرٌ عَلَى كُلِّ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ، وَهُوَ مُتَّهِمٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وقال المروذي قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : لَا يَرُدُّ هَذَا إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالْجَهْمِيَّةُ

وقال : مَنْ رَدَّ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ سَلَّامٍ وَحَدِيثَ مُجَاهِدٍ فِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، فَقَدْ أَزْرَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَدَّ فَضْلَهُ، وَكَانَ عِنْدَنَا مُبْتَدِعًا

فهذه أقوال السلف والحمد لله الذي وفقنا لاتباعها فنسأله سبحانه المزيد من فضله ، ومن أرادة الاستزادة فعليه بالسنة للخلال فإن فيه ما يقر به أعين أهل السنة وما يسخن أعين البعض ، والله ولي التوفيق .

فصل في بيان درجة الأحاديث المرفوعة في ذكر هذه الفضيلة الكريمة

وقد جاء في هذا المعنى أحاديث مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فمنها :
ما أخرجه الديلمي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى{ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً } قال [يجلسني معه على السرير]
ومنها ما أخرجه القاضي أبو يعلى في الإبطال من حديث أَنَسٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ فَقَالَ لِي [الْقُعُودُ عَلَى الْعَرْشِ] ونحوه من حديث أبي هريرة وابن مسعود عنده

وهذه أحاديث واهية لا يخلو إسناد من أسانيدها من مجهول بل بعضها مجاهيل ، فلا يصح في هذا المعنى حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل ردا لكتاب ابن فورك وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها ففيها عدة أحاديث موضوعة كحديث الرؤية عيانا ليلة المعراج ونحوه وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة كحديث قعود الرسول صلى الله عليه و سلم على العرش رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة **وهي كلها موضوعة** وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه ويتلقونه بالقبول

فصل في إتمام الحجة بتفنيد الشبه المثارة

يقول ربنا تبارك وتعالى {وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} " فالله سبحانه يحب أن تعرف سبيل أعدائه لتجتنب وتبغض، كما يحب أن تعرف سبيل أوليائه لتحب وتسلك وفي هذه المعرفة من الفوائد والأسرار ما لا يعلمه إلا الله " (٢٧) " فمن استبان له سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علماً وعملاً "(٢٧) أفضل ممن "صرف عنايته إلى معرفة سبيل المؤمنين دون ضدها

فهو يعرف ضدها من حيث الجملة والمخالفة، وأن كل ما خالف سبيل المؤمنين فهو باطل وإن لم يتصوره على التفصيل، بل إذا سمع شيئاً مما خالف سبيل المؤمنين صرف عنه سمعه، ولم يشغل نفسه بفهمه، ومعرفة وجه بطلانه، وهو بمنزلة من سلمت نفسه من إرادة الشهوات فلم تخطر بقلبه ولم تدعه إليها نفسه، بخلاف الفرقة الأولى، فإنهم يعرفونها وتميل إليها نفوسهم ويجاهدونها على تركها لله.

وقد كتبوا إلى عمر بن الخطاب يسألونه عن هذه المسألة أيهما أفضل: رجل لم تخطر له الشهوات ولم تمر بباله، أو رجل نازعته إليها نفسه فتركها لله ؟

فكتب عمر [أن الذي تشتهي نفسه المعاصي ويتركها لله عز وجل من {الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ}]..

وهكذا من عرف البدع والشرك والباطل وطرقه فأبغضها لله، وحذرها وحذّر منها، ودفعها عن نفسه، ولم يدعها تخدش وجه إيمانه، ولا تورثه شبهة ولا شكا، بل يزداد بمعرفتها بصيرة في الحق ومحبة له، وكراهة لها ونفرة عنها، أفضل ممن لا تخطر بباله ولا تمر بقلبه .

فإنه كلما مرت بقلبه وتصورت له ازداد محبة للحق ومعرفة بقدره وسرورا به، فيقوى إيمانه به " (٢٧)

فانطلاقاً من هذا أحببت ذكر أعظم الشبه التي يصد بها عن اعتقاد السلف في هذه المسألة وذلك تثبيتاً لما مضى ذكره ، علماً بأن أصل الاعتراض على هذا الأثر إنما كان يصدر من أعداء الله الجهمية ومن وافقهم الا أن كثيراً من فضلاء المتأخرين وأفاضل المعاصرين صدرت منه بعض الاعتراضات على ما سبق نقله عن السلف ، وسوف يأتي الرد عليها وبيان مخالفتها للصواب –بإذن الله– وليس معنى هذا أنهم من المجرمين الذين سبق ذكرهم (!) إنما المراد هنا هو إزهاق الباطل ولو كان القائل به فاضلاً ، مع حفظ كرامة علماء السنة والله من وراء القصد .

الشبهة الأولى : أنه قد صح في تفسير هذه الآية تفسير المعصوم صلى الله عليه وسلم فكيف نتركه لأخذ بقول من ليس بمعصوم ؟

وقد اتفق أهل السنة أن السنة لا تترك لقول أحد من الناس مهما عظمت مكانته ؟

والجواب من وجهين :

الوجه الأول : أن التفسير المرفوع لا يخالف ما جاء عن مجاهد وأجمع عليه السلف ولا العكس فلا داعي للترجيح بين القولين ، وعليه فإن المقام المحمود هو كلا الأمرين معاً ، وفي هذا التوفيق لا يخالف القائل به نصاً ولا إجماعاً بخلاف من أنكر من أثر مجاهد فإنه قد خالف الإجماع ورد ما تلقاه الأئمة بالقبول .

قال الإمام الطبري في تفسيره : وهذا وإن كان هو الصحيح من القول في تأويل قوله (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) لما ذكرنا من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين، فإن ما قاله مجاهد من أن الله يُقعد محمدا صلى الله عليه وسلم على عرشه، **قول غير مدفوع صحته**، لا من جهة خبر ولا نظر، **وذلك لأنه لا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من أصحابه، ولا عن التابعين بإحالة ذلك**.

وقال الإمام الآجري في الشريعة : اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الله عز وجل أعطى نبينا صلى الله عليه وسلم ، من الشرف العظيم والحظ الجزيل ما لم يعطه نبيا قبله مما قد تقدم ذكرنا له ، وأعطاه المقام المحمود يزيده شرفا وفضلا ، **جمع الله الكريم له فيه كل حظ جميل من الشفاعة للخلق والجلوس على العرش** ، خص الله الكريم به نبينا صلى الله عليه وسلم ، وأقر له به عينه .ا.هـ المراد

وقال القاضي أبويعلى في إبطال التأويلات : فإن قِيلَ: فقد رَوَى أَنَّهُ لما نزل قوله: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} قالوا: يَا رَسُول اللَّهِ وما المقام المحمود؟ قَالَ: " هُوَ الشفاعة " قيل: الرواية المشهور فِي تفسير هَذَا أَنَّهُ الجلوس عَلَى العرش، رَوَاهُ ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وعائشة، وقد تقدم أسانيد هَذِهِ الأحاديث .. **وعلى أَنَّهُ لا يمتنع أَن يَكُونَ المقام المحمود: الشفاعة والقعود عَلَى العرش**. ا. هـ

وقال العلامة محمد بن ابراهيم في فتاويه (٢- ١٣٦) : المقام المحمود قيل الشفاعة العظمى، وقيل إنه إجلاسه معه على العرش كما هو المشهور من قول أَهل السنة والظاهر أَن لا **منافاة بين القولين**، فيمكن الجمع بينهما بأَن كلاهما من ذلك **والإقعاد على العرش أبلغ** .

وسئل العلامة الفوزان هل من المقام المحمود إجلاس النبي صلى الله عليه وسلم على العرش هل هذا التفسير صحيح ؟

فقال : نعم هذا ورد فيه حديث ، وهو من المقام المحمود ، ليس هو المقام المحمود وحده، ولكن هو من المقام المحمود، **من المقام المحمود الشفاعة ومنه إجلاس النبي صلى اللّه عليه وسلم على العرش**، نعم، هذا ثبت وموجود ذكره ابن جرير في تفسيره وغيره، وذكره الامام ابن القيم في النونية كما مر بكم، نعم. (٣١)

الوجه الثاني : ليعلم أن المدلول يثبت بأحد الأدلة المعتبرة ولا يتوقف ثبوته على إجتماع الأدلة كلها في إثباته " لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، إذ قد يثبت بدليل آخر "(٢٨)

فإذا قيل أن ما جاء في أثر مجاهد لم يثبت في السنة من قول المعصوم عليه الصلاة والسلام فنقول لكنه ثبت من دليل آخر –دل عليه الشارع في الأصل–لا شك في حجيته ألا وهو إجماع السلف مما يجعل –مع القرائن المحتفة– لهذا الأثر حكم الرفع ، كما قال العلامة الفوزان في شرحه للنونية (٢ – ٤٥٣) عن أثر مجاهد أن : له حكم الرفع . والله الموفق .

الشبهة الثانية : دعوى الإجماع في هذه المسألة غير صحيح فقد نقل ابن عبدالبر القول بهجر تفسير مجاهد هذا عند العلماء ، وقد نفى القول بهذا الأثر الذهبي في أحد قوليه ، والقاضي عياض ، ومن المعاصرين علان وفلان و .. و.. و... فلماذا كل هذا التشديد والتهويل في هذه المسألة ؟

والجواب عن هذا بأن يقال هذا غير صحيح ، وقد نص من هو أعلى طبقة وأخبر بأقوال السلف من ابن عبدالبر بخلاف هذا فقوله حينئذ مردود ، وقد سبق ذكر نصوص الأئمة بل وإجماعاتهم وإليك نصاً واحداً منها أعيده ليتأمله المعترض :

قال أبو بكر بن إسحاق الصاغاني كما في السنة للخلال : لا أعلم أحدا من أهل العلم ممن تقدم ولا في عصرنا هذا إلا وهو منكر لما أحدث الترمذي من رد حديث محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد في قوله عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا قال يقعده على العرش فهو عندنا جهمي يهجر ونحذر عنه .. **وقد أتى على نيف وثمانون سنة ما علمت أن أحدا رد حديث مجاهد إلا جهمي وقد جاءت به الأئمة في الأمصار وتلقته العلماء بالقبول منذ نيف وخمسين ومائة سنة** وبعد فإني لا أعرف هذا الترمذي ولا أعلم أني رأيته عند محدث فعليكم رحمكم الله بالتمسك بالسنة والاتباع. ا. هـ

وما أجمع عليه السلف أو تلقوه بالقبول لا ينقض أو يرد لأقوال المتأخرين أو زلات المعاصرين ، كما سبق بيان هذا في فصل حجية الإجماع .

وأما ذكر قول القاضي عياض ومن على شاكلته من الأشاعرة في هذه المباحث العقدية رداً على قول السلف فمن أشد الغباء والحمق وعلى صاحبه التوبة إلى الله عزوجل من هذا الصنيع المخزي ، والله الموفق .

الشبهة الثالثة : أن هذا الأثر غاية أمره لا يعدو أن يكون أثراً مقطوعاً لا حجة فيه كيف تلزمنا بإثبات عقيدة غيبة بذلك ؟

والجواب عن هذا بأن يقال آثار السلف التي يتلقاها أئمة السلف بالرضى والقبول حجة عند الأئمة ، لأنها هي سبيل المؤمنين الذين أخبر الله بالوعيد الشديد لمن خالفه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية: قال الكرجي ... فإن قيل فقد منعتم من التأويل وعددتموه من الأباطيل فما قولكم في تأويل السلف .. الجواب عن السؤال أن يقال إن كان السلف صحابيًّا فتأويله مقبول متبع لأنه شاهد الوحي والتنزيل وعرف التفسير والتأويل ... فأما إذا لم يكن السلف صحابيًّا نظرنا في تأويله **فإن تابعه عليه الأئمة المشهورون من نقله الحديث والسنة ووافقه الثقاة الأثبات تابعناه وقبلناه ووافقناه فإنه وإن لم يكن إجماعاً حقيقة إلا أن فيه مشابهة الإجماع إذ هو سبيل المؤمنين وتوافق المتفقين الذين لا يجتمعون على الضلالة** ...

ا. هـ المراد

وأقوال التابعين لها وزنها واعتبارها عند السلف

قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في "النقض": الله تعالى أثنى على التابعين في كتابه فقال! (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم)! فشهد باتباع الصحابة واستيجاب الرضوان من الله تعالى باتباعهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم واجتمعت الكلمة من جميع المسلمين أن سموهم التابعين ولم يزالوا يأثرون عنهم بالأسانيد كما يأثرون عن الصحابة **ويحتجون بهم في أمر دينهم ويرون آراءهم ألزم من آراء من بعدهم** للاسم الذي استحقوا من الله تعالى ومن جماعة المسلمين الذين سموهم تابعي أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم.

حتى لقد قال أبو سلمة بن عبد الرحمن للحسن البصري ولا تفت الناس برأيك فقال رأينا لهم خير من آرائهم لأنفسهم. ا. هـ

وقال العلامة ابن القيم في الإعلام (٤ – ١٥٦): ومن تأمل كتب الائمة ومن بعدهم وجدها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي.ا.هـ المراد

فكيف إذا كان هذا التابعي لا يعرف له مخالف من طبقته ؟!!

ثم كيف لو كان هذا التابعي قد أجمع السلف من بعده ولعقود على تلقي أثره بالقبول ؟!!

الشبهة الرابعة : يلزمكم أنكم إذا قلتم بما سبق ذكره من آثار أن تبدعوا العلماء وتسقطوهم !

ويلزمكم القول بأن الشيخ الألباني جهمي !! لأنه من أعظم الرادين لهذا الأثر من أهل العلم المعاصرين !

والجواب عن هذه الشبهة السخيفة من وجهين :

الوجه الأول : لو كان هذا اللازم لازماً صحيحاً وتخلفت عن إلتزامه فهذا يدل على تناقضي لعدم إلتزامي بلوازم قولي ، وليس هو حجة في إثبات غلطي في أصل البحث ، فإن مثل هذا الإيراد لا تزال به شبهة ولا تقام عليه حجة إنما غاية أمره أن يبين تناقض قائله وذلك بتركه إلتزام لوازم أقواله ، وليتأمل في هذا الكلام جيداً ، فإن كثيراً من الناس لا يفهمه ويظن أنه بهذا فقد قد أفحم الخصم وأقام الحجة .

الوجه الثاني : أن هذا اللازم غير صحيح ، وفيه تهويل ومجازفة ظاهرة في إظهار أن عامة علمائنا يقولون بخلاف قول السلف في هذه المسألة ، والحق أن بعض العلماء فعلاً قد قال بهذا كالشيخ الألباني رحمه الله ، وليعلم أن قولي بأن هذا اللازم لا يلزم وغير صحيح هو الحق البين حين التأمل ، لأن مقدمة الشيخ –رحمه الله– التي أدت به إلى عدم القول بهذا الأثر هي :

أن الشيخ مأخذه حديثي فإنه لا يرى ثبوت هذا الأثر من الناحية الحديثية وعظمت الشبهة عليه لما رأى أن بعض العلماء لا يحتجون بالمرسل في الأحكام العملية فكيف بالعقائد ، مع تفويته –رحمه الله– للنظر إلى جوانب –ولا أقول جانب– أخرى

كالبحث عن الإجماع على هذا الذي يزعم أنه مرسل هل وقع عند السلف أم لم يقع ؟ وفي الوقت نفسه أنه حين التأمل في القرائن المحتفة بأثر مجاهد -والتي سبق ذكرها- يظهر بجلاء أن هذا الأثر حجة ولا ريب .

أقول هذا بخلاف من رد هذا الأثر لهواه ، أو تقليداً لفاضل -خفيت عليه الحجة بوجه مقبول - فتعصب له ورد الحجج نصرة لقوله ، أو بناءاً على قواعد كلامية جعلته يطعن في متن هذا الأثر وينزه الله عن القول به (!) على طريقة الجهمية وفراخهم فيما يسمونه تزيهاً وهو في الحقيقة نفي لما ثبت للرب سبحانه وتعالى من صفات ، لذا أقول للمشغبين : دعوا عنكم هذه الإلزامات الفاشلة وارجعوا إلى قول السلف واتركوا عنكم التلبيس .

الشبهة الخامسة : ما الفائدة من فتح هذه المسألة الآن ؟!! ، وقد علم من حال الكثيرين (!) ممن يثيرها ومرادهم الطعن في العلماء وإسقاط المشايخ ، وأنت في صنعيك هذا أعنتهم وفتحت لهم الباب شئت أم أبيت !

والجواب من وجهين :

الوجه الأول : حقيقة قول هذا القائل هو :

أن مصلحة حفظ مكانة الشيخ الفاضل المعين هي فوق مصلحة الدين وفوق مصلحة عموم المسلمين!

فلأجل هذا نترك بيان عقيدة السلف للناس في هذه المسألة ويقر المخطئون على تغليط السلف بل وعلى الطعن فيهم كما فعل الكوثري ومن نحا منحاه من متجهمة أهل

زماننا ، فلا يرد عليهم **بتصحيح** قول السلف ونصرته وبيان حجته كل هذا حتى لا يخطئ الشيخ فلان !!

و حتى لا ينال من عرضه المنحرفون تذرعاً بهذه المسألة !!!

وهذا خطأ فادح بل الواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صدر هذا المنكر من عدو أو حبيب وفي ترك هذا تكون الفتنة والمخالفة لطريقة السلف ، قال صلى الله عليه وسلم [إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد] أخرجاه في الصحيح

وربنا سبحانه يقول {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} قال الإمام أحمد [**أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك؛ لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك**]

وقد أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالصد بالحق فقال [وَالله لتأمرن بِالْمَعْرُوفِ ولتنهون عَن الْمُنكر ولتأخذن على يَدي الظَّالِم ولتأطرنه على الْحق اطراء] أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود وحسنه

فالدين لا ينصر بالسكوت عن بيان الحق **مع قيام مقتضى تبيينه** .

قال الحسن البصري لرجل منكراً عليه [تَدَعُ حَقًّا لِبَاطِلٍ] أخرجه ابن أبي شيبة

و قال الإمام أحمد بن حنبل [**لا يترك حق لباطل**]

وأين هذا القائل من سيرة سلفنا الصالح فهذا ابن عباس يقول [زلة العالم زلة العالم] أي تعظيماً لشأنها وتبييناً لخطورتها

ويقول عمر [ثلاثة يهدمن الدين زلة عالم وجدال منافق بالقرآن وأئمة مضلون]
فزلة العالم من هذا الوجه أخطر من زلة غيره فيتعين حينئذ بيانها مع حفظ كرامة أهل السنة وعلمائهم ، أم السكوت عن بيانها مع قيام المقتضي للبيان فهذا غش للمسلمين
قال تعالى { وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ } .

الوجه الثاني : أني بصنيعي هذا لم أفتح باباً للطعن في العلماء بل على العكس تماماً قد أغلقته في وجوه المبطلين ، وذلك ببياني للمقدمة التي انطلق منها الشيخ في عدم القول بهذا الأثر ، والتي بالتالي لا توجب إسقاطه وتبديعه كما يُزعم ، وبهذا تتحقق مصلحتين شرعيتين بهما يتم دين الاسلام

" **أحدهما**: معرفة فضل الأئمة وحقوقهم ومقاديرهم وترك كل ما يَجُرُّ إلى ثلمهم.

والثاني: النصيحة لله سبحانه ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وإبانة ما أنزل الله سبحانه من البينات والهدى

ولا منافاة بين القسمين لمن شرح اللّه صدره

وإنما يضيق عن ذلك أحد رجلين: رجل جاهل بمقاديرهم ومعاذيرهم
أو رجل جاهل بالشريعة وأصول الأحكام ...

قال ابن المبارك : ولقد أخبرني المعتمر بن سليمان قال[رآني أبي وأنا أنشد الشعر فقال لي: يا بني لا تنشد الشعر! فقلت له: يا أبت كان الحسن ينشد وكان ابن سيرين ينشد فقال لي: أي بني! إن أخذت بشَرِّ ما في الحسن وبشَرِّ ما في ابن سيرين اجتمع فيك الشر كله]

وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء فإنه ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة وهذا باب واسع لا يحصى مع أن ذلك لا يغض من أقدارهم ولا يسوغ إتباعهم فيها كما قال سبحانه {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ}

قال مجاهد والحكم بن عتيبة ومالك وغيرهم [ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم]

وقال سليمان التيمي [إن أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله]
قال ابن عبد البر: هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا المعنى ما ينبغي تأمله " (٢٩)

الشبهة السادسة : هذا الأثر منكر متناً (!) فإنه يتضمن نسبة القعود والجلوس على العرش لله عز وجل، وهذا يسلتزم نسبة الاستقرار عليه لله تعالى وهذا مما لم يرد فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله عز وجل ، وذلك لأن الوصف بالاستقرار وصف للصفات البشرية !! فلا يجوز نسبتها إلى الرب سبحانه !

والجواب عن هذا بأن يقال هذا القول باطل وفيه فتح باب للجهمية فلابد من إغلاقه ، ببيان عواره وبطلانه وذلك من وجوه :

الوجه الأول : أن صفة القعود والجلوس ثابتة لله تعالى بآثار غير هذا فرد الأثر لهذا الزعم لن ينفع صاحبه في التخلص من هذا الأمر .

فإن من أصح ما ورد في هذا الباب :

ما رواه عبدالله في السنة قال : حدثني أبي رحمه الله ، قال : حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن خليفة ، عن عمر رضي الله عنه قال [إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد]

وهذا الأثر صححه الإمام أحمد ، قال عبدالله سئل عما روي في الكرسي وجلوس الرب عز وجل عليه رأيت أبي رحمه الله يصحح هذه الأحاديث أحاديث الرؤية ويذهب إليها وجمعها في كتاب وحدثنا بها ... ثم ساق الأثر

وتصحيحه لهذا السند توثيق ضمني لعبدالله بن خليفة

علماً بأن هذا الأثر قد تلقاه السلف بالقبول وبالرضى وحدثوا به وقد أنكروا على من يعترض عليه فلا شك أن مثل هذا يرفع جهالة عبدالله بن خليفة المزعومة

وقال عبدالله : حدثني أبي ، نا وكيع ، بحديث إسرائيل عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن خليفة ، عن عمر رضي الله عنه قال [إذا جلس الرب عز وجل على الكرسي] فاقشعر رجل سماه أبي عند وكيع فغضب وكيع وقال [**أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها**]

وقال الذهبي في "العرش": وهذا الحديث حدث به أبو إسحاق السبيعي مقرراً له كغيره من أحاديث الصفات، وحدث به كذلك سفيان الثوري، وحدث به أبو أحمد الزبيري ومحمد بن أبي بكر ووكيع عن إسرائيل ... وإذا كان هؤلاء الأئمة أبو إسحاق السبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذين هم سرج الهدى، ومصابيح الدجى، **قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، وحدثوا به ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتى ننكره، ونتحذلق عليهم**، بل نؤمن به ... ا. هـ المراد

وقال الدشتي في الحد : ووجدت في كتاب بَلَغَنِي أَنَّهُ نُسِخَ مِنْ نُسْخَةٍ بخط الجمال ابن الحافظ عبدالغني المقدسي: أن الحكم بن معبد ذَكَرَ في كتابِ الرؤية قال: عن عباد بن منصور قال: سألت الحسن وعكرمة عن قوله: {الرحمن على العرش استوى} قالا: [جالس]

قلت : وسنده حسن إلى الحسن وعكرمة

وقال الخلال : أخبرنا أبو بكر المروذي قال : سمعت عبدالوهاب يقول: {الرحمن على العرش استوى} قال[قعد] .

وقيل للإمام أحمد بن حنبل: من نسأل بعدك؟ فقال: سل عبد الوهاب.

وقال الإمام أحمد: عبدالوهاب أهل يُقْتَدَى به، عافا الله عبدَالوهاب، عبدُالوهابِ إمامٌ، وهو موضعٌ للفتيا.

الوجه الثاني : أن الاستقرار من معاني الاستواء الذي أثبته أهل السنة للرب سبحانه ورد هذا المعنى ما كان يعرف من قبل الا من عند الجهمية ، فغفر الله للشيخ المكرم قائل هذا القول ، الذي هفا هذه الهفوة الواضحة في إنكاره لهذا المعنى

قال العلامة ابن القيم في الكافية الشافية (٢/٣٦١)

فلهم عبارات عليها أربع*** قد حصلت للفارس الطعان
وهي استقر وقد علا وكذلك *** ارتفع الذي ما فيه من نكران
وكذاك قد صعد الذي هو أربع *** وأبو عبيدة صاحب الشيباني
يختار هذا القول في تفسيره *** أدرى من الجهمي بالقرآن

وقال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول ص١٤٥ : وقال عبد اللّه بن المبارك ـ ومن تابعه من أهل العلم، وهم كثير ـ : إن معنى { اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} : استقر، وهو قول القتيبي

قلت ولا أعرف أحداً من السلف نفى هذا المعنى في الاستواء ، ولأجل هذا قال العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ كما في الدرر السنية (٣/٢١٥) : وهو الذي ورد عن الصحابة، والتابعين من المفسرين وغيرهم، في معنى قوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [سورة طه آية: ٥] إن معنى استوى: استقر، وارتفع، وعلا، وكلها بمعنى

واحد؛ **لا ينكر هذا إلا جهمي** زنديق، يحكم على الله وعلى أسمائه وصفاته بالتعطيل، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

وعلى إثبات هذا المعنى نص كثير من علمائنا المعاصرين متبعين فيه للسلف الكرام .

قال الشيخ ابن عثيمين في شرح الواسطية (١/٣٣٢) : فإن سألت: ما معنى الاستواء عندهم؟ فمعناه العلو والاستقرار .

وقد ورد عن السلف في تفسيره أربعة معاني: الأول: علا، والثاني: ارتفع، والثالث: صعد. والرابع: استقر .

لكن(علا) و(ارتفع) و(صعد) معناها واحد، وأما(استقر)، فهو يختلف عنها .

ودليلهم في ذلك: أنها في جميع مواردها في اللغة العربية لم تأت إلا لهذا المعنى إذا كانت متعدية بـ(على) قال الله تعالى {فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ}

وقال تعالى: {وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالأنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ}

وقال الشيخ صالح الفوزان في شرحه للنونية (١-٣٥٦) : هذا تفسير السلف للاستواء بأربعة تفاسير ومعناها واحد وهي : استقرَّ وعلا وارتفع وصعد . ا.هـ

الوجه الثالث : أن نفي الاستقرار لكونه من الصفات البشرية قول يلزم منه لوازم قبيحة ويستغرب صدوره من شيخ فاضل ، وذلك لأن التواطئ المشكك في اللفظ لا يلزم منه اتفاق الحقائق وتماثلها ألبتة .

قال الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد : الْمُعَطِّلَةُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ تُنْكِرُ كُلَّ صِفَةٍ لِلَّهِ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِجَهْلِهِمْ بِالْعِلْمِ، **وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْقَعَ أَسْمَاءً مِنْ أَسْمَاءِ صِفَاتِهِ عَلَى بَعْضِ خَلْقِهِ**، **فَتَوَهَّمُوا لِجَهْلِهِمْ بِالْعِلْمِ أَنَّ مَنْ وَصَفَ اللَّهُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، قَدْ شَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ**، فَاسْمَعُوا يَا ذَوِي الْحِجَا مَا أُبَيِّنُ مِنْ جَهْلِ هَؤُلَاءِ الْمُعَطِّلَةِ أَقُولُ:

وَجَدْتُ اللَّهَ وَصَفَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ، فَأَعْلَمَ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ، فَقَالَ: {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ، وَذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ الْإِنْسَانَ فَقَالَ: {فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا} .. وَخَبَّرَنَا: أَنَّ رُكْبَانَ الدَّوَابِّ يَسْتَوُونَ عَلَى ظُهُورِهَا، وَقَالَ فِي ذِكْرِ سَفِينَةِ نُوحٍ: {وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ} .

أَفَيَلْزَمُ - ذَوِي الْحِجَا - عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْفَسَقَةِ أَنَّ مَنْ ثَبَّتَ لِلَّهِ مَا يُثَبِّتُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيِ أَنْ يَكُونَ مُشَبِّهًا خَالِقَهُ بِخَلْقِهِ ؟!!

حَاشَا اللَّهَ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَشْبِيهًا كَمَا ادَّعَوْا لِجَهْلِهِمْ بِالْعِلْمِ ، نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ كَمَا أَعْلَمَنَا خَالِقُنَا وَبَارِئُنَا، وَنَقُولُ مَنْ لَهُ سَمْعٌ وَبَصَرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ: فَهُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا تَشْبِيهُ الْمَخْلُوقِ بِالْخَالِقِ ..

وَلَوْ كَانَ كُلُّ اسْمٍ سَمَّى اللَّهُ لَنَا بِهِ نَفْسَهُ وَأَوْقَعَ ذَلِكَ الِاسْمَ عَلَى بَعْضِ خَلْقِهِ: كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيهَ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ عَلَى مَا تَوَهَّمَ هَؤُلَاءِ الْجَهَلَةُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، لَكَانَ كُلُّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَصَدَّقَهُ بِقَلْبِهِ أَنَّهُ قُرْآنٌ وَوَحْيٌ، وَتَنْزِيلٌ، قَدْ شَبَّهَ خَالِقَهُ بِخَلْقِهِ .ا.هـ المراد

ومثله يقال في استقرار الرب فإن إثباته لا يستلزم تمثيله باستقرار المخلوق فاستقرار الخالق يليق به وبعزه وجلاله واستقرار المخلوق يليق بحاله ، والله الموفق .

الشبهة السابعة : أن السلف الذين أثبتوا هذا الأثر إنما مرادهم إثبات صفة العلو كما قال أبوداود [مَا زَالَ النَّاسُ يُحَدِّثُونَ بِهَذَا ، يُرِيدُونَ مُغَايَظَةَ الْجَهْمِيَّةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ يُنْكِرُونَ أَنَّ عَلَى الْعَرْشِ شَيْءٍ] وعلى هذا جاء تشديدهم على من ينفي هذا الأثر ! هذه عامة الشبه المذكورة في هذا الباب

والجواب عن هذا بأن يقال أن قائلها مجازف لم يتأمل آثار السلف وما أشبه فعله هذا بالذين أخبر الله عنه { يتبعون ما تشابه منه } والحق أنه لا حجة فيما أورده ألبتة ، فإن السلف لم يحصروا القول بموجب هذا الأثر لأجل المذكور آنفاً فقط بل عامة آثارهم تشير إلى النظر في جانب الفضيلة والكرامة لنبينا صلى الله عليه وسلم المذكورة في هذا الأثر ، وإليك شيئاً من أقوالهم التي تبين هذا

قال أبو بكر بن أبي طالب: من رده (أي أثر مجاهد) فقد رد على الله عز و جل ومن كذب **بفضيلة النبي** فقد كفر بالله العظيم.

وقال عبدالوهاب الوراق: للذي رد **فضيلة النبي** يقعده على العرش فهو متهم على الإسلام.

وقال إبراهيم الأصبهاني: **يقعده** على العرش فهو متهم على الأسلام.

ولسائل أن يسأل : هل عجز السلف عن إثبات العلو بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة –والتي تتجاوز ألفي دليل كما يقول شيخ الإسلام– حتى أخذوا يمتحنون الناس بأثر "منكر المتن"!

"باطل ببداهة العقل"!

" مقطوع ليس بحجة "! -**كما قاله بعض المتأخرين**- لأجل إثبات صفة العلو فقط ؟! والتي دل عليها الفطرة والكتاب والسنة وأقوال الصحابة وإجماع العلماء على اختلاف طبقاتهم حتى أن البهائم والحيوانات لا تشكك في هذا !!

ورحم الله الإمام البربهاري القائل في شرح السنة: ومن قبلنا لم يدعونا في لبس فقلدهم واسترح ولا تجاوز الأثر وأهل الأثر. ا. هـ

خـــاتـــمـــة

وأحب أن أوصي -نفسي المقصرة- وإخواني بتقوى الله عزوجل في السر والعلن وأن يلزموا الإنصاف ويبتعدوا كل البعد عن التحامل أو المداهنة **أو التعصب الذميم** فإن ربنا عزوجل يقول { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا }

وأوصيهم بما ثبت عن أمنا عائشة رضي الله عنها من قولها [أنزلوا الناس منازلهم] لذا فليُعرف لكل امرئ قدره الذي يستحق وإياكم والغلو والتمادح بالباطل فإن هذا من الغش للمسلمين .

كما أوصيهم باحترام العلماء المتقدمين واللاحقين و أحذرهم من التقليد الذميم فإن حال المقلد كما قال بعض السلف [لا فرق بين بهيمة تنقاد وبين مقلد]

وعليكم بما تعرفون وإياكم وما تنكرون ثم الذر الحذر من المراء أو الخصومة أو الجدال في الدين فإن سلفكم الكرام قد كرهوا لكم هذا الأمر ونهوا عنه أشد النهي فإذا عرف امرؤا الحق فليتمسك به وليدعوا إليه ولا يضيع ما من به الله عليه أو على الأقل يضعفه بالجدال والمناظرة والخصومة فإن الخصومات في الدين كما قال بعض السلف [تحبط الأعمال وتورث الشك] وإنشغال المرء بها من علامات الخذلان

قال صلى الله عليه وسلم [ما ضل قوم بعد هدى إلا أوتوا الجدل] أخرجه الترمذي في جامعه من حديث أبي أمامة –رضي الله عنه– وقد حسنه الشيخ الألباني

والخلاصة أن " مذهبنا والحمد لله قبول ما رسمناه في هذه المسألة مما تقدم ذكرنا له ، وقبول حديث مجاهد ، وترك المعارضة والمناظرة في رده ، والله الموفق لكل رشاد والمعين عليه " (٣٠)

*** قد كتبت جل هذا البحث قبل سنوات ولم أزل أضيف إليه الفوائد حتى انتهيت منه وذلك ظهور تحقيقات المدعوا عادل حمدان بفترة طويلة فمن زعم أني إنما أخذت من حواشيه فقد كذب .**

(١) مقدمة الآجري لباب ذكر أثر مجاهد

(٢) يقول الشيخ الألباني رحمه الله : السلف هم أهل القرون الثلاثة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيرية ، في الحديث الصحيح المتواتر المخرّج في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال [خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم] هؤلاء القرون الثلاثة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيرية .

(٣) مقتبس من تفسير الحافظ ابن كثير بتصرف يسير (٤-٢٠٣)

(٤) تفسير العلامة السعدي ص ٣٤٩

(٥) انظر رسالة العلامة ابن القيم إلى بعض إخوانه ص١٣

(٦) إرشاد الساري ص ٢٢٠ للشيخ النجمي رحمه الله .

(٧) فضل علم السلف على الخلف ص ٥ للحافظ ابن رجب

(٨) انظر مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص ٣٥٣

(٩) فضل علم السلف على الخلف ص ٦ بتصرف يسير

(١٠) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ج ١٣ / ٣٦١)

(١١) انظر الفتاوى (١ / ٤٠٨ - ٤٠٩)

(١٢) شرح الشيخ صالح آل شيخ لمقدمة التفسير ص ٣٩

(١٣) انظر ذيل الصواعق ص ٢١٦ للعلامة حمود التويجري .

(١٤) روضة الناظر لابن قدامة [١-٣٧٥] بزيادة ما بين قوسين

(١٥) مستفاد من أحد البحوث

(١٦) الأصول من علم الأصول ص ٦٥ للشيخ ابن عثيمين رحمه الله

(١٧) روضة الناظر لابن قدامة [١-٣٨٧] .

(١٨) مجموع الفتاوى [٢٠-١٠]

(١٩) المسودة لآل ابن تيمية [١-٣٢٢]

(٢٠) الأصول من علم الأصول ص ٦٧

(٢١) روضة الناظر [١-٤٢٦]

(٢٢) المذكرة للشنقيطي ص ١٨٠

(٢٣) مختصر الصواعق ص ٤٦٥

(٢٤) انظر الدر المنثور [٢-٥٧٥]

(٢٥) الأصول من علم الأصول ص ٦٧

(٢٦) إبطال التحليل لشيخ الإسلام ص ٢٧٥ .

(٢٧) الفوائد [٢-١٥١ فما بعد] باختصار

(٢٨) تقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين رحمه الله

(٢٩) إبطال التحليل ص ٨٢ لشيخ الإسلام ابن تيمية

(٣٠) الشريعة للآجري رحمه الله

(٣١) انظر هنا : **http://www.alfawzan.af.org.sa/node/7018**